مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2026 المجلد: 09 العدد: 01 ص- ص: 472-500

الحكومة الإلكترونية كمدخل حديث لمكافحة الفساد في الجزائر

Electronic Government as a Modern Approach to Combating Corruption in Algeria

سليم بلحاج*[1]، جامعة أم البواقي، الجزائر، belhadj75@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2026/01/04 تاريخ قبول المقال: 2026/05/22

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الحكومة الإلكترونية كمدخل حديث للحد من الفساد في الجزائر، من خلال ثلاثة محاور رئيسية تناولت الأسس النظرية للحكومة الإلكترونية، والمدلولات المفاهيمية والأبعاد المعرفية للفساد، إضافة إلى إبراز مساهمة الحكومة الإلكترونية في تعزيز مكافحة الفساد، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لتقييم مدى فعالية تطبيق الحكومة الإلكترونية كآلية للحد من الفساد، حيث أظهرت النتائج أن الفساد يعد ظاهرة مرضية تؤدي إلى انحراف الإدارة العامة عن مسارها الصحيح، كما بينت الدراسة أن الجزائر تمتلك إمكانات كبيرة في مجال مكافحة الفساد، غير أنها تواجه عدة مشكلات تحد من كفاءتها، مما يستدعي تعزيز وعي الحكومة السياسية بدور الإدارة الإلكترونية ومعالجة الاختلالات التي ظهرت أثناء تطبيقها، بهدف تعزيز الشفافية وتحسين الأداء الإداري والحد من الممارسات الفاسدة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الحكومة الالكترونية، الفساد، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الإدارة العامة.

.**Abstract** This study aims to explore e-government as a modern approach to reducing corruption in Algeria through three main axes that address the theoretical foundations of e-government, the conceptual implications and cognitive dimensions of corruption, and the contribution of e-government to strengthening anti-corruption efforts. The study adopts a descriptive and analytical methodology to assess the effectiveness of implementing e-government as a mechanism for curbing corruption. The findings reveal that corruption constitutes a pathological phenomenon that leads to the deviation of public administration from its proper course. They also indicate that Algeria possesses significant potential in combating corruption; however, it faces several challenges that limit its effectiveness. This highlights the need to enhance political awareness of the role of electronic administration and to address the shortcomings that have emerged during its implementation, with the aim of promoting transparency, improving administrative performance, and reducing corrupt practices..

* سليم بلحاج.

Key words : Algeria, Electronic Government, Corruption, Information and Communication Technologies, Public Administration

مقدمة:

تعتبر مشكلة الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر، حيث تعد عائقا كبيرا أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتؤثر سلبا على كفاءة المؤسسات الحكومية، تزداد الحاجة الملحة لمكافحة هذه الظاهرة من خلال اعتماد استراتيجيات جديدة تعزز من الشفافية والنزاهة في مختلف المجالات، في هذا الإطار، يعد تطبيق الحكومة الإلكترونية أحد الحلول الحديثة التي يمكن أن تساهم بفعالية في الحد من الفساد وتحقيق إدارة حكومية أكثر كفاءة.

تستند الحكومة الإلكترونية إلى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين وتبسيط الإجراءات الحكومية، مما يساعد في تقليل البيروقراطية والتلاعب البشري، من خلال تحويل الخدمات الحكومية إلى الشكل الرقمي، حيث تصبح العمليات أكثر شفافية ويمكن التقاطها بسهولة، كما أن تنفيذ الأنظمة الإلكترونية يساعد في تقليل التفاعل المباشر بين المواطنين والموظفين، مما يقلل من فرص استغلال السلطة والتلاعب بالمواطنين.

في الجزائر، بدأ الاتجاه نحو الحكومة الإلكترونية يشهد اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة، حيث تركز الحكومة على رقمنة الخدمات العامة وتسهيل الوصول إليها، من خلال هذه المبادرات، تأمل الحكومة في تعزيز جهود مكافحة الفساد عبر تحسين مستوى الشفافية وزيادة فعالية النظام الإداري، كما يهدف هذا التحول إلى استعادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، من خلال خلق بيئة قانونية وإدارية تظهر المزيد من العدالة والشفافية.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر من خلال تشخيص التحديات التي يفرضها الفساد على مسار تحقيق التنمية الإدارية، مع تسليط الضوء على الآليات والأدوات المدمجة ضمن مشروع الحكومة الإلكترونية 2013، ودورها في مكافحة الفساد وتقييم مدى فعاليتها في الحد من انتشاره.

الإشكالية:

تواجه المؤسسات الحكومية في الجزائر تحديات كبيرة تؤثر على قدرتها في أداء مهامها بكفاءة، خاصة مع انتشار الفساد في مختلف القطاعات، تشير بعض الآراء إلى أن تطبيق الحكومة الإلكترونية قد يكون حلا فعالا للحد من الفساد وتحسين أداء القطاع العام، وهذا في سياق الإشكالية المبلورة على النحو التالي: هل

يمكن للحكومة الإلكترونية، أن تمثل مدخلا فعالا للحد من مظاهر الفساد؟ وما مدى قدرة الجزائر على تنفيذ هذا النموذج الإلكتروني بفعالية؟.

المقاربة المنهجية:

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، بهدف التعرف على الأسس النظرية للحكومة الالكترونية، وواقع محاولات تطبيقها في الجزائر، ودورها في مكافحة الفساد، والكشف عن المعوقات التي تحد من تطبيق الإدارة الالكترونية وآليات تفعيلها في هذا الخصوص.

وقد اقتضت غاية الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: المرتكزات النظرية لمفهوم الحكومة الإلكترونية

المحور الثاني: الفساد: المدلولات المفاهيمية والأبعاد المعرفية

المحور الثالث: مساهمة الحكومة الإلكترونية في تعزيز مكافحة الفساد في الجزائر

المحور الأول: المرتكزات النظرية لمفهوم الحكومة الإلكترونية

إن الحكومة الإلكترونية ليست نتاجا للصدفة، بل هي نتيجة لعدة عوامل وتطورات وتغيرات هيأت لظهورها وتطبيقها في العديد من الدول، ولا تزال محط اختبار نظرا لكونها مفهوما جديدا يكتنفه نوع من الغموض لدى الكثيرين، لذلك، سنحاول من خلال هذا المحور رفع هذا الغموض من خلال العناصر التالية:

أولا: تعريف ومبادئ الحكومة الإلكترونية

1-تعريف الحكومة الإلكترونية

يرتبط تعريف الحكومة الإلكترونية بالدور الحيوي والمتزايد لاستخدام التكنولوجيا الحديثة للأعمال الإدارية والخدمات الحكومية، بهدف تجاوز المشكلات الإدارية القديمة الناتجة عن الاعتماد على الوثائق الورقية، وما نتج عنها من بيروقراطية وروتين إداري يؤثر سلبا على كفاءة خدمات الجمهور، فقد عرفت الأمم المتحدة في عام 2002 الحكومة الإلكترونية بأنها: "استخدام الإنترنت والشبكة العالمية لنقل المعلومات والخدمات الحكومية إلى المواطنين".

كما عرفت **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** (OECD) في عام 2003 الحكومة الإلكترونية بأنها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة الإنترنت، للوصول إلى حكومات أفضل".[1]

وهناك تعريفات أخرى من بعض الباحثين في هذا المجال، حيث عرفت الحكومة الإلكترونية بانها: "وسيلة لتحسين القطاع العام، أو كإجراء لتحقيق الإصلاح والتغير في العمليات الهيكلية والثقافية الحكومية"[2].

[1] كافي مصطفى يوسف، الإدارة **الالكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011، ص 263.**

وعرف **البنك الدولي** في عام 2005 الحكومة الإلكترونية بأنها: "عملية تستخدم المؤسسات فيها تكنولوجيا المعلومات مثل الإنترنت، مما يمكن من تحويل العلاقات مع المواطنين وتوفير مزيد من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات"[3].

إضافة إلى ذلك، تعرف الحكومة الإلكترونية بأنها: "نشاط اقتصادي يتولى توفير الخدمات بشكل إلكتروني ومتكامل للمواطنين ومؤسسات الأعمال، مما يزيد من القيمة المضافة التي يشعر بها المنتفعون، ويساهم في إنشاء علاقات تفاعلية مع المواطنين أو المؤسسات من خلال تقديم خدمات مخصصة تناسب احتياجاتهم ورغباتهم"[4].

يؤكد **السالمي والسليطي** أن: "الحكومة الالكترونية تمثل في الحقيقة نهجا حديثاً ومتقدما، وهي تجسد ثورة في مجال تقنيات المعلومات، مما أدى إلى تحول نوعي في تطور مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وكذلك القطاعات الأخرى في توفير المعلومات والخدمات وتسويق المنتجات للمستفيدين عبر شبكة الإنترنت وأنظمة الحاسوب بدلا من الأسلوب الورقي التقليدي البيروقراطي".[5]

من خلال ما تقدم، يمكن استنتاج أن الحكومة الإلكترونية تعني: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل أساليب العمل وتقديم الخدمات داخل المؤسسات الحكومية، وكذلك لتحسين العلاقات مع المواطنين، مما يسهل من إجراءات تقديم الخدمة ويعزز كفاءتها، بالإضافة إلى توفير المعلومات الضرورية للمواطنين حول الخدمات والقوانين والتشريعات عبر الإنترنت.

2- مبادئ الحكومة الإلكترونية:

حدد مجلس التميز الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية سبعة مبادئ توجيهية تتعلق بالحكومة الإلكترونية، وتتلخص فيما يلي: [6]

أ- سهولة الاستخدام: من خلال ربط الجمهور بالحكومات الوطنية أو الإقليمية أو العالمية وفق احتياجاتهم ورغباتهم.

---

[2]رحاب شادية، الحكومة الالكترونية، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة2017،1-2018، ص 26.

[3]نفس المرجع، ص، 24.

[4]الرفاعي قدوري سحر، الحكومة الالكترونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي ، العدد1، 2012، ص 06.

[5]عبد الفتاح سعاد وآخرون، الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي:دراسة استطلاعية في دائرة المرور العامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 29، 2014، ص 239.

[6]الباز علي السيد، الحكومة الالكترونية والإدارة المحلية، أفريل 2020، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.bibliotdroit.com/2020/04/blog-post_210.html(29/07/2022)

ب- الإتاحة للجميع: يجب أن تكون متاحة للجميع في المنازل، والأماكن العامة، والمدارس، والمكتبات، مما يتيح التواصل مع الحكومة الإلكترونية من أي مكان يلائم المستخدم.

ج- الخصوصية والأمان: ضرورة وجود معايير ملائمة للخصوصية والأمان، مما يعزز النمو في مجال خدمات الجمهور.

د- التعاون والمشاركة: إشراك كافة الفئات الفاعلة في المجتمع، سواء الحكومية أو الخاصة أو البحثية، في تطوير الحلول المجتمعية بناءً على تجاربهم وخبراتهم.

هـ- التغير المستمر: يجب على الحكومة أن تتبنى تحسينات مستمرة لا تقتصر على دعم الممارسات الحالية فحسب، بل تشمل أيضا تطبيق التقنيات الجديدة.

و- تقليل التكاليف: تؤدي الحكومة الإلكترونية إلى تقليل التكاليف، سواء بالنظر لتكاليف المواطنين كتكاليف النقل أو التكاليف الإدارية المتعلقة بتوفير الأماكن لاستقبال المواطنين والإنفاق المرتبط بذلك.

ثانيا: أهداف الحكومة الإلكترونية

إن إنشاء الحكومة الإلكترونية ليس بالأمر السهل، حيث يتطلب توفر مبررات لهذه الجهود ولكل ما يتم إنفاقه من وقت وموارد مالية، نستعرض فيما يلي بعض الفوائد المتوقعة:

أ-زيادة الفعالية عبر انسيابية العمل: إن استخدام نظم تقنية المعلومات يقلل من خطوات الروتين المطلوب لإنجاز الأعمال ويحول الوظائف اليدوية إلى عمليات تلقائية، فضلا عن تقليل استخدام الورق وتنقل المعاملات بين الموظفين.

ب- تحسين الاتصالات الداخلية: استخدام التكنولوجيا داخل الحكومة يسهل تدفق المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب إلى الشخص المعني، حيث يعتبر البريد الإلكتروني وسيلة مثالية لنقل المعلومات والوثائق بدون الحاجة للطباعة والتوزيع التقليدي.

ج- تحسين مستوى الخدمات: تسعى الحكومة الإلكترونية إلى توفير أفضل الخدمات للجمهور وفق معايير معينة، مما يقلل من احتمالية الأخطاء التي قد يرتكبها الموظفون، إذ أن استخدام الحاسب الآلي وبرامج البيانات يقلل من هذه الأخطاء.

د- الإعلام والترويج للإنجازات: تسهم المعلومات والخدمات الإلكترونية في جذب المواطنين والمستثمرين المحتملين، ويعتبر الحكومة الإلكترونية وسيلة إعلام مباشرة تدعمها وسائل الإعلام التقليدية للترويج لأعمال الحكومة.[7]

[7] كافي مصطفى يوسف، المرجع السابق، ص 269، 270.

هـ- تقليل التعقيدات الإدارية: العمل بأسلوب تقليدي يتسم بصعوبة الإجراءات وطول الوقت، بينما الحكومة الإلكترونية تعمل على تقليل التعقيدات عبر تقليل البيروقراطية ومدة الإنجاز

ز- زيادة استفادة القطاع الخاص من الحكومة الإلكترونية: يوفر تطبيق الحكومة الإلكترونية العديد من الفوائد للقطاع الخاص، منها تقديم رؤية واضحة عن التوجهات الحكومية والسياسات المستقبلية، مما يساعد القطاع الخاص على التكيف مع هذه السياسات.[8]

ثالثا: مراحل ومتطلبات التحول إلى الحكومة الإلكترونية

1-مراحل التحول إلى الحكومة الإلكترونية:

يمر الانتقال من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية بمراحل متعاقبة لتحسين الأداء التدريجي، حيث تتضمن أربع مراحل رئيسية:

-**المرحلة الأولى:** يقتصر دور الجهاز الحكومي على تخزين البيانات وعرضها عبر الإنترنت من خلال توفير المعلومات اللازمة للمجتمع حول نشاطاته، وطرق عمله، والخدمات المقدمة، مع استمارات التقديم اللازمة، مما يعكس الشفافية ويساهم في تحسين الخدمة وتعزيز الفرص الديمقراطية.[9]

-**المرحلة الثانية:** تنتقل المؤسسات الحكومية في هذه المرحلة إلى تقديم خدمات بسيطة وتعاملات أحادية للمستخدم، حيث يحصل المستخدم على فرصة إدخال معلوماته بنفسه والتواصل مع النظام، مثل التقديم للحصول على تراخيص أو دفع رسوم خدمات عبر الإنترنت.[10]

-**المرحلة الثالثة:** تتوسع الحكومة الإلكترونية لتقديم خدمات تفاعلية، حيث يتمكن المستخدمون من التواصل مع المؤسسة الحكومية عبر موقعها الإلكتروني لتجديد التراخيص واستخراج الشهادات، ومع ذلك، فإن هذه المرحلة تتطلب إدارة مخاطر الأمن والخصوصية.[11]

---

[8] العرابي حمزة وآخرون، الإطار النظري للحكومة الالكترونية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 4، 2013، ص 196، 197.

[9] حنوف عبد الرحمان، دور الحكومة الالكترونية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الالكترونية،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد، 2012،2، ص 193.

[10] كافي مصطفى يوسف، المرجع السابق، ص 317.

[11] كافي مصطفى يوسف، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار رسلان، سوريا، 2009، ص 32،33.

-**المرحلة الرابعة:** يرتبط تنظيم الشبكات بين المؤسسات الحكومية، حيث يستطيع المستخدم الوصول إلى الخدمات العامة من خلال بوابة إلكترونية واحدة، مما يسهل عليه الحصول على الخدمات المختلفة مثل استخراج الشهادات وتجديد التراخيص دون الحاجة للتنقل بين المواقع.[12]

2-متطلبات التحول الناجح نحو الحكومة الإلكترونية:

لا شك أن أي تخطيط ناجح للحكومة الإلكترونية يجب أن يضع في الاعتبار العناصر الأساسية التي ينبغي توافرها لتحقيق النجاح، ونبرز فيما يلي متطلبات الحكومة الإلكترونية:

أ-الرؤية: يجب أن يكون لدى المعنيين بتطبيق الحكومة الإلكترونية رؤية واضحة تتعلق بالتأسيس، والأولويات، حيث إن الحكومة الإلكترونية تأتي بأشكال ونماذج متنوعة، ولا يتطلب الأمر مطابقة النموذج مع نموذج دولة أخرى.[13]

ب- القيادة: تعد القيادة القوية عنصرا رئيسيا في نجاح الحكومة الإلكترونية، لما تتطلبه من التزام طويل الأمد بالاستثمارات المالية والموارد البشرية وخبرات فنية في تطوير وتنفيذ المشروعات.[14]

ج- التمويل: يتطلب الانتقال الناجح نحو الحكومة الإلكترونية استثمارات كبيرة في التكنولوجيا، حيث يمكن أن تواجه مشروعات الحكومة الإلكترونية معوقات مالية تؤثر على فاعليتها ونجاح تنفيذها.[15]

د- البنية التحتية: تعكس البنية التحتية للحكومة الإلكترونية الأدوات اللازمة لتفعيلها، لذا تحتاج الحكومات إلى تجهيز قواعد أساسية تضمن الاستدامة والفعالية.[16]

هـ- الإطار الرقابي والقانوني: يتطلب التحول إلى الحكومة الإلكترونية وضع نظام قانوني جديد، يتضمن إطارا رقابيا يحدد كيفية مشاركة المعلومات وضمان الخصوصية والأمان، بالإضافة إلى توفير تشريع منظم لقطاع الاتصالات وتعزيز المنافسة والاستثمار.[17]

---

[12] أبو القاسم الرتيمي محمد، التخطيط الاستراتيجي للحكومة الالكترونية، 2013 ، متوفر على الرابط الالكتروني التالي:
http://www.arteimi.info/site/publication/strategic%20planning%20for%20E_government.doc (13/12/2025)

[13] Roadmapfor e- government in the developing world, working group, Pacific Council on International Policy Los Angeles ,april, 2002 , p 9

[14] الصيرفي محمد، الإدارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 61.

[15] رحاب شادية، المرجع السابق، ص 69، 70.

[16] كافي مصطفى يوسف، الإدارة الالكترونية، المرجع السابق، ص306.

[17] المناعة أحمد أسامة، الزغبي جلال محمد، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 80-81.

المحور الثاني: الفساد: المدلولات المفاهيمية والأبعاد المعرفية

إن الفساد، الذي أصبح ظاهرة عالمية منتشرة بشكل ملحوظ، يتجلى بأبعاد متعددة تشمل عدة عوامل متداخلة. وقد حظي باهتمام الباحثين في مجالات عدة مثل القانون، السياسة، الاجتماع، والاقتصاد. لذا سنسلط الضوء في هذا المحور على المضامين والدلالات المعرفية لمفهوم الفساد من خلال مناقشة العناصر التالية:

أولا: تعريف الفساد وأسبابه

1-تعريف الفساد:

تعد من أبرز التحديات التي تواجه الباحثين عند تناول موضوع الفساد غياب تعريف محدد ودقيق متفق عليه، وتعود هذه الصعوبة لعدة عوامل منها تعقيد ظاهرة الفساد وتنوع أسبابها واختلاف أساليب دراستها، بالإضافة إلى وفرة أشكال التعبير عنها، ومع ذلك يمكن تقديم بعض التعاريف المذكورة في دراسات متعددة، كما يلي:

أ-تعريف الفساد على الصعيد الدولي:

تعرف **منظمة الشفافية الدولية الفساد** بأنه: "كل عمل ينطوي على سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة شخصية لنفسه أو لجماعته"[18]، كما قدم البنك الدولي مجموعة من التعريفات **للفساد**، كان آخرها: "**الفساد هو سوء استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية**"[19]. وعرفه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بأنه: "إساءة استخدام السلطة لتحقيق فوائد خاصة، ويشمل ذلك جميع أشكال الرشوة للمسؤولين المحليين أو السياسيين"[20].

ويعتبر البعض أن الفساد هو: "السلوك الذي يقوم به المسؤولون في القطاعين العام والخاص، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين، بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بطريقة غير قانونية، من خلال سوء

[18] حسن هلال محمد عبد الغني، مقاومة ومواجهة الفساد: القضاء على أسباب الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة،2007، ص10.

[19] هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، مكافحة الفساد: تحديات وحلول، 2020/08/27، متوفر على الرابط التالي:
https://www.pacc.ps/library/viewbook/10357(15/11/2025)

[20] نفس المرجع، ص 20.

استخدام السلطة الممنوحة لهم"[21]، وقد عرفه **صموئيل هنتجون** بأنه: "سلوك الموظف العام الذي ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف خاصة"[22].

ب- تعريف المشرع الجزائري للفساد:

يعد مصطلح الفساد حديثا في التشريع الجزائري، إذ لم يستخدم قبل عام 2006، كما لم يجرم في قانون العقوبات، ولكن بعد تصديق الجزائر على **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** لعام 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004، كان لزاما عليها تعديل تشريعاتها الداخلية لتتلاءم مع هذه الاتفاقية، فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم الذي جرم الفساد بمختلف أشكاله.

عند مراجعة هذا القانون، يتبين أن المشرع الجزائري تبنى نفس النهج الذي وضعته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث لم يقدم تعريفا فلسفيا أو وصفيا للفساد، بل اكتفى بالإشارة إلى أنماطه ومظاهره، حيث تنص الفقرة (أ) من المادة 2 من نفس القانون على أن: "الفساد هو جميع الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون"[23]، وتشمل الجرائم الواردة في الباب الرابع: اختلاس الممتلكات وإلحاق الضرر بها، الرشوة، وغيرها من الجرائم المرتبطة بالصفقات العمومية، بالإضافة إلى التستر على جرائم الفساد. [24]

يتضح أن المشرع عرف الفساد من خلال تعريفه لكل جريمة تم تصنيفها على أنها جريمة فساد بشكل منفرد، وهذا منطقي نظرا لصعوبة وضع تعريف يجمع جميع جوانب هذه الجرائم المتنوعة، لذلك يمكن النظر إلى الفساد على أنه استغلال غير مناسب للمنصب لأغراض شخصية، ويتضمن ذلك الرشوة والابتزاز، في هذه الحالة، يكون هناك طرفان أو أكثر متورطين في العملية، كما يمكن أن يظهر الفساد بشكل فردي عندما يقوم المسؤول الرسمي بأعمال محظورة بمفرده، مثل الاحتيال، والاختلاس، والمحسوبية، واستغلال النفوذ، وغيرها.

[21] حسن هلال محمد عبد الغني ، المرجع السابق، ص 10.

[22] Gopal Yadav, J, "Corruption in developing countries causes and solutions", global blues and sustainable development:the emerging challengers for bureaucracy, technology and governance international political science association, university of south Florida, September 2005,p1

[23] المادة 2 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية رقم 14 لسنة22 نوفمبر 2006.

[24] انظر الباب الرابع: المواد من 25-47 من القانون 06-01 ، المصدر نفسه.

غير أن بعض القوانين لم تحدد مفهوم الفساد بل قامت بتعداد الأفعال التي تعتبر جرائم فساد، مما جعل التعريف متروكا للفقه والقضاء، لأن الفساد هو ظاهرة متعددة الأبعاد يصعب تقييدها بتعريف محدد، وعلى الرغم من تنوع تعريفات الفساد، إلا أنها تتفق جميعها على أن الفساد يحدث من قبل موظف عام تجاه مرفق عام، بغرض الحصول على مكاسب أو مزايا مادية أو معنوية، ويتضمن ذلك انتهاكا غير مشروع للمبادئ والأنظمة[25].

ثانيا: أسباب الفساد

لا شك أن أسباب الفساد تتباين من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، كما أنها تختلف داخل نفس الدولة بين المؤسسات الحكومية بمختلف الخصوصيات التي تتمتع بها كل منها. ومع ذلك، هناك أسباب وعوامل عامة للفساد يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

أ- الأسباب السياسية: يتمثل عنصر التغيير في مكافحة الفساد في وجود إرادة سياسية قوية قادرة على إحداث التغيير، فضلا عن وضع خطة احترازية وعلاجية لمكافحة الفساد، وعندما تكون القيادة السياسية نفسها متورطة في الفساد، فإن ذلك يضعف الإرادة السياسية لمكافحة هذه الظاهرة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول التي تشهد فترات انتقالية، سواء كانت انتقالات سياسية مثل التحول من الاحتلال إلى إقامة الدولة، أو تغيرات اقتصادية مثل الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، يخلق بيئة ملائمة للمفسدين ويزيد من فرص الفساد نتيجة ضعف آليات الرقابة على أنشطة العاملين خلال هذه الفترات الانتقالية[26].

ب- الأسباب الاقتصادية: تعتبر الظروف الاقتصادية محفز رئيسيا لظهور الفساد الإداري والمالي، حيث يظهر ذلك في تدهور دخل الأفراد وانخفاض الحوافز والمكافآت الوظيفية، مما يؤدي إلى تراجع مستوى المعيشة لمعظم الموظفين، وهو ما يدفعهم للبحث عن مصادر بديلة للدخل، وأبسطها هو استغلال مناصبهم الإدارية، كما أن تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية يعد من الأسباب الجوهرية لانتشار الفساد، حيث يميل الأفراد عادة إلى تقديم الرشاوى للمسؤولين لتجاوز اللوائح والإجراءات المعمول بها، ويتخذ التدخل الحكومي أشكالا متعددة تشمل قيود الاستيراد، والإعانات الحكومية، والتحكم في الأسعار، وغيرها[27].

---

[25] الرفاعي سلامة ، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في مكافحة الفساد المالي، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، فلسطين، 2015، ص 31.

[26] مصلح عبير، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، مؤسسة آمان،فلسطين، 2013، ص30،29.

[27] بن سعيد أمين، عبد الرحيم نادية، أثر تبني الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري والمالي: دراسة حالة الدول العربية خلال الفترة 2011-2020، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، العدد3، 2020، ص 190.

ج- الأسباب الاجتماعية: تؤثر القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات بشكل كبير على تفشي ظاهرة الفساد بسبب قلة الاهتمام بتعزيز الأخلاق، فالتنشئة الاجتماعية المستمرة للقيم تمثل بداية لتحديد سلوك الأفراد داخل المنظمات، مما يؤثر بدوره على تفكير وسلوك موظفي الجهاز الإداري وعملية اتخاذ القرارات[28]، بالإضافة إلى ذلك، تتعلق بعض أسباب الفساد بسلوك الفرد نفسه، بغض النظر عن نوع المؤسسة التي يعمل بها أو المجتمع الذي ينتمي إليه أو مستوى دخله، حيث ترتبط هذه الأسباب بالمعتقدات الداخلية التي قد تنبع من الجهل أو ضعف الوازع الديني والأخلاقي، مما يؤدي إلى ظهور ممارسات فساد متنوعة[29].

د- الأسباب القانونية والإدارية: أحد أبرز الأسباب وراء انتشار الفساد في الدول النامية هو غياب قوانين فعالة تردع الفساد، وحتى في حال وجود تشريعات، فإن عدم ارتباط هذه القوانين بنظام الأخلاق العامة يزيد من تفشي الفساد، إضافة إلى ذلك، توجد ثغرات قانونية نتيجة غموض التفسيرات، فضلا عن الاختلافات في النصوص القانونية بين الدول، ووجود بعض الاستثناءات التي تمنح الموظفين الفرصة للتهرب من الالتزامات القانونية أو تأويلها بطرق تتعارض مع مصالح المواطنين، أما من الزاوية الإدارية يظهر الفساد الإداري نتيجة لتعدد القيود الإدارية الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى التأخير في إنجاز المعاملات.[30]

2- أنواع الفساد:

يتسم الفساد بتعدد أنواعه واختلاف صوره تبعا للمنظور المعتمد في تحليله وفهمه، كما أن هذه الأنواع غالبا ما تتداخل فيما بينها، الأمر الذي يجعل الفصل بينها صعبا في كثير من المجالات، وقد سعى الباحثون إلى تصنيف الفساد اعتمادا على جملة من المعايير المحددة.

1-الفساد حسب درجة التنظيم:

وفقا لهذا المعيار، يمكن تمييز ثلاثة أنواع رئيسية للفساد.: [31]

أ-الفساد العرضي: يشمل هذا النوع جميع أشكال الفساد الصغيرة والعرضية التي تعبر عن سلوك شخصي أكثر من كونها نظاما عاما للإدارة، مثل الاختلاس والمحسوبية.

---

[28]مطر عصام عبد الفتاح، الفساد الإداري: ماهيته وأسبابه ومظاهره، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص ص43-47.

[29]هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، المرجع السابق، ص25.

[30]عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص12.

[31]حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة بسكرة، 2013، ص 26.

ب- الفساد المنظم: يعد هذا النوع من الفساد واسع الانتشار داخل الهيئات والمنظمات والإدارات المختلفة، حيث يقوم على إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة، تكون فيها ممارسات الفساد معروفة وواضحة، مثل تحديد قيمة الرشوة، وآلية دفعها، والطريقة المتبعة لإنهاء المعاملة.

ج- الفساد الشامل: يتمثل في نهب واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية عبر صفقات وهمية أو دفع ثمن سلع وهمية، وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة.

2- الفساد حسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه:

يصنف الفساد وفقا لهذا المعيار إلى نوعين هما:[32]

أ-فساد القطاع العام: يتعلق بالفساد المنتشر في الإدارة الحكومية وجميع الهيئات العمومية التابعة لها، وهو من أكبر معوقات التنمية، حيث يستغل المنصب العام لتحقيق أغراض ومصالح شخصية.

ب- فساد القطاع الخاص: يعني استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على السياسات العامة للدولة، باستخدام وسائل متعددة مثل الرشوة والهدايا، لتحقيق مصالح شخصية مثل الإعفاء الضريبي أو الحصول على إعانات.

3- الفساد حسب منظور الإقليم: يقسم الفساد وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي:

أ-الفساد الدولي: يتجاوز هذا النوع من الفساد الحدود الإقليمية للدولة، ويشمل الروابط بين الشركات المحلية والدولية والقادة السياسيين في الدولة عبر المنافع الذاتية المتبادلة، مما يجعله من أخطر أنواع الفساد نظرا لتهديده لأسس الدولة وشعوبها[33]

ب-الفساد المحلي: يحدث هذا الفساد داخل إقليم الدولة ولا يتجاوز حدوده، ويكون نموذجيا فسادا بين الموظفين الصغار والأفراد، وغير مرتبط بشركات دولية، وهو أكثر الأنواع انتشارا في المجتمعات المحلية ويتجسد في الرشوة واستغلال النفوذ.[34]

4- الفساد حسب الحجم:

تنوع الفساد حسب منظور الحجم إلى نوعين:

---

[32] حاجة عبد العالي، المرجع السابق، ص 27.

[33] نفس المرجع، ص 28.

[34] ممدوح حسن أحمد شريهان، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، المجلة القانونية، جامعة القاهرة كلية الحقوق، المجلد 2018، العدد 4 ،2018، ص 10.

أ-الفساد الكبير: يرتكب هذا النوع من الفساد من قبل كبار الموظفين في الدولة لتحقيق مصالح مالية أو اجتماعية كبيرة، ويعرف في الأدبيات الغربية بمصطلح "**جرائم الصفوة**"، نظرا لأن مرتكبيها هم أفراد يحتلون مرتبة اجتماعية عالية، يستغلون مناصبهم وسلطاتهم لخرق القوانين والأنظمة.[35]

ب- الفساد الصغير: يتعلق بالممارسات التي تسعى نحو منافع وعوائد ذات قيمة محدودة، وعادة ما ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا، حيث يتم من قبل فرد واحد دون تنسيق مع آخرين.[36]

ثالثا: تمظهرات الفساد وسماته الأساسية

تتعدد مظاهر الفساد في الواقع وغالبا ما يؤدي انتشار أحدها إلى تعزيز بعض المظاهر الأخرى، ويمكن تلخيص بعض صور الفساد فيما يلي:

1-الرشوة: تعني حصول الشخص على منفعة مالية غالبا لتنفيذ أعمال مخالفة للقانون أو لأصول المهنة[37]، وأصبحت جريمة الرشوة مشكلة عالمية تتجاوز الحدود الداخلية للدول، فهي أحد أهم مظاهر الفساد الحكومي، حيث لم تستطع أي دولة، صغيرة كانت أم كبيرة، مقاومة هذه الظاهرة، حتى لقبت بـ**(سرطان الاقتصاد)**، وقد عانت المجتمعات الصناعية من تفاقمها، إذ أن الثمن الذي تدفعه الدول بسبب الفساد الإداري والمالي باهظ للغاية وخاصة في الدول النامية.[38]

2- غسيل الأموال: يشير غسل الأموال إلى تحويل الأموال ذات المصدر غير المشروع إلى مصدر مشروع، كتحويل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات مثلا إلى أموال مصدرها مشروع كشراء السيارات. وقد وفرت شبكة الإنترنت مزايا عديدة للممارسين لعمليات غسل الأموال، مثل السرعة واجتياز الحدود وتجاوز القوانين، بالإضافة إلى تشفير العمليات مما يزيد من مستوى السرية.[39]

3- سرقة بيانات بطاقات الائتمان: يتمكن الكثير من القراصنة والمحتالين من سرقة بيانات بطاقات الدفع باستخدام أجهزة تقليدية لتقليد البطاقة بشكل آلي، حيث يستخدم الجهاز نفسه الذي يمرر عليه البطاقة لإتمام عملية الدفع، فيقوم بإعادة قراءة البيانات، يستهدف هؤلاء الأشخاص البنوك والمؤسسات المالية لجمع

---

[35] ممدوح حسن، المرجع السابق، ص12.

[36] حاجة عبد العالي، المرجع السابق، ص32.

[37] Transparency International, corruption perception index 2019, Berlin-Germany,Transparency International: https://images.transparencycdn.org/images/2019_CPI_Report_EN.pdf(7/11/2025)

[38] كنعان سالم نواف، الفساد الإداري والمالي: أسبابه،آثاره، وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، العدد 33، 2008، ص 105.

[39] عوض أسامة، محمد محي الدين، جرائم الكومبيوتر والجرائم الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص49.

بيانات العملاء وتحويل أموالهم إلى حسابات مصرفية مشبوهة، سواء عبر زرع برمجيات خبيثة داخل أنظمة الحواسيب الخاصة بالبنك أو من خلال اختراق شبكة الإنترنت.[40]

4- المحسوبية: تشير المحسوبية إلى إغفال الكفاءة والجدارة لصالح اعتبارات خارجية عند اختيار الأشخاص للوظائف الحكومية، وتنقسم المحسوبية إلى شكلين:[41]

-**الصورة الأولى:** المحسوبية الاجتماعية التي تتعلق باختيار الأفراد بناءً على القرابة أو المعرفة أو الصداقات بعيدا عن معايير الجدارة.

-**الصورة الثانية:** المحسوبية السياسية التي تعني تخصيص وظائف الحكومة لأتباع الحزب الحاكم ومؤيديه، مع حرمان أتباع الحزب المعارض من هذه الفرص، بغض النظر عن الكفاءة

5- استغلال السلطة الوظيفية: يتمثل استغلال السلطة في استخدام الموظفين لنفوذهم لتحقيق مصالح شخصية أو لمصلحة أقرانهم، وهو تصرف يتعارض مع المصلحة العامة، ويعتبر خيانة للثقة[42]، ومن أبرز مظاهر استغلال النفوذ الوظيفي:[43]

أ-التجارة بالوظيفة: حيث يستخدم الموظف العمومي موارد الإدارة لأغراض شخصية على حساب الصالح العام.

ب-الاستيلاء على المال العام وإتلافه: ويشمل أي نشاط من قبل الموظف العام يقصد به الاستحواذ على المال العام بصفة غير مشروعة.

ج-إهدار الفرص المالية للدولة: ويتجلى ذلك في تعقيد الإجراءات التي تعوق إنهاء المعاملات المالية، وتسهيل التهرب من الالتزامات المالية.

المحور الثالث: مساهمة الحكومة الإلكترونية في تعزيز مكافحة الفساد في الجزائر

يتجلى اهتمام الدوائر السياسية في الجزائر بالتحول الإلكتروني في العمل الإداري والتوجه نحو بناء مجتمع المعلومات من خلال الخطابات الرسمية، التي تتقاطع في مجملها عند فكرة أساسية مفادها أن

---

[40] موقع الخليج، كيف يتم سرقة معلومات البطاقة الائتمانية، 2025/7/6 ،متوفر على الموقع الالكتروني التالي: https://www.alkhaleej.ae/(22/12/2025)

[41] بابا تندي محمد موسى، الأسباب المادية للفساد الإداري وأساليب العلاج: دراسة مقارنة، ص 42، 43، متوفر على الرابط التالي:www.nazaha.gov.sa (27/07/2022)

[42] بن يكن عبد المجيد، الإدارة الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي حول مكافحة الفساد في البيئة الالكترونية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2021، ص 89.

[43] كنعان نواف سالم، المرجع السابق، ص ص 111-116.

الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة أصبح ضرورة لا غنى عنها، لما له من دور محوري في معالجة الأزمات والاختلالات الوظيفية التي تعاني منها الإدارة العمومية، وعلى رأسها ظاهرة الفساد.

أولا: مسار بناء الحكومة الإلكترونية في الجزائر

1-محاور إستراتيجية الجزائر الالكترونية

على غرار العديد من الدول العربية، تبنت الجزائر مبادرة للتحول نحو الحكومة الإلكترونية، حيث قامت منذ سنة 2000، في إطار تنفيذ السياسة القطاعية للبريد والاتصال، بتهيئة بيئة قانونية ومؤسساتية داعمة للمنافسة ومحسنة للاستفادة من خدمات الاتصالات، وفي سنة 2009 أطلقت الجزائر برنامج "**الجزائر الإلكترونية 2013**"، الذي يعد أحد المشاريع التنموية الكبرى التي توليها البلاد اهتماما بالغا[44].

ويهدف هذا المشروع إلى إقامة نظام إلكتروني متكامل ومتطور يسعى إلى بناء مجتمع المعلومات، وتحفيز الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الأداء الاقتصادي والإداري للمؤسسات والإدارات العمومية، فضلا عن تطوير قدرات التعليم والبحث العلمي والابتكار.

ما يميز هذا المشروع هو تركيزه على جميع الأبعاد والتحول نحو التنفيذ الرقمي، حيث تم تحديد أهدافه وصياغة محاوره استنادا إلى أسس تشاركية بين كافة الهيئات والدوائر الوزارية، بالإضافة إلى المتعاملين العموميين والخواص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن مختلف الأوساط العلمية والمجتمعية، كما تضمن برنامج الجزائر الالكترونية خطة عمل واضحة تمحورت حول ثلاثة عشر محورا أساسيا، وتتمثل فيما يلي[45]:

-**المحور الأول:** يعنى هذا المحور بتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة، مما يؤدي إلى تغييرات جذرية في أساليب عملها وتطبيقها، وستسهم هذه الاستخدامات الحديثة في إعادة النظر في أنماط تنظيم وتسيير الإدارة بما يخدم المواطنين بشكل ملائم.

-**المحور الثاني:** يتناول هذا المحور تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات، حيث أصبح اعتمادها ضروريا لتعزيز أداء الشركات وزيادة تنافسيتها بشكل عام، يؤدي ذلك إلى رفع الكفاءة عبر نظام إدارة المعرفة.

[44] وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، مشروع الجزائر الالكترونية، 2013/12/15، متوفر على الرابط الالكتروني التالي:
http://www.mptic.dz/ar/IMG/pdf/e- algerie.pdf (0/07/2022)

[45] République Algérienne Démocratique et Populaire, commission d'E-Algérie 2013,14/11/2009: https://www.cnese.dz/web/content?model=cnese_backend.post_doc&field=document&id=253 (28/12/2025).

-**المحور الثالث:** يتعلق بتطوير الآليات والإجراءات التحفيزية التي تتيح للمواطنين الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تركز الإستراتيجية المتبعة على تحسين هذه الآليات والإجراءات لتمكين المواطنين من الوصول لتلك التجهيزات والشبكات على جميع الأصعدة الوطنية.

-**المحور الرابع:** يهدف إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي، حيث تتألف مكوناته الأساسية من البرمجة والخدمات والتجهيز، وبالتالي يجب العمل على تشجيع الشركات المحلية في مجال إنتاج المحتوى كمحرك أساسي للابتكار، ويتمحور الهدف الرئيسي لهذا المحور حول إيجاد الظروف المناسبة لتطوير الصناعة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مكثف.

-**المحور الخامس:** تعزيز البنية التحتية للاتصالات فائقة السرعة والجودة، إذ يجب أن توفر الشبكة قدرة كافية عبر جميع أنحاء البلاد من خلال إنشاء بنية تحتية آمنة ومؤمنة.

-**المحور السادس:** يهدف إلى رفع كفاءات العمالة، ويتعلق بتطوير قدرات الموارد البشرية لتكون قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، مما يستدعي تفعيل السياسات التعليمية وتكثيف جهود الوزارات المعنية بالتعليم.

المحور السابع: يدعم البحث والتطوير والابتكار، حيث يتناول تنظيم البرامج وتقييم نتائج البحوث واكتشاف الكفاءات وترتيب نقل التكنولوجيا والخبرة، والتي تتحقق من خلال عدة عمليات مثل إنشاء مراكز البحث وتفعيل الحدائق التكنولوجية في الجمهورية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون العلمي مع مراكز البحث الدولية .

-**المحور الثامن:** يستهدف ضبط الإطار القانوني الوطني، يهدف هذا المحور إلى خلق بيئة ملائمة تضمن إجراء العمليات الإلكترونية بشكل آمن، ما يتطلب وضع إطار تشريعي وتنظيمي مناسب.

-**المحور التاسع:** الإعلام والاتصال، يلعب الإعلام دورا أساسيا في الاقتصاد القائم على المعرفة، لذا يهدف مشروع "الجزائر الإلكترونية" من هذا المنظور إلى توعية المواطنين بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة حياتهم وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

-**المحور العاشر:** تعزيز التعاون الدولي، حيث يتمثل الهدف الرئيسي في تحسين صورة البلاد خارجيا من خلال تشجيع المشاركة في الحوار والمبادرات الدولية وإقامة شراكات إستراتيجية تهدف لتحقيق الملكية التكنولوجية والمهارات.

-**المحور الحادي عشر:** يشمل آليات التقييم والمتابعة، حيث يهدف هذا المحور إلى تطوير نظام مؤشرات متابعة وتقييم يتيح قياس مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تقييم مستمر لتنفيذ برنامج "الجزائر الإلكترونية".

-**المحور الثاني عشر:** يتطلب تنفيذ برنامج الإدارة الإلكترونية دعما تنظيميا ومؤسسيا كبيرا، يعتمد على ضرورة وجود تنسيق فعال ومنسجم بين جميع الأطراف المعنية، مع مراعاة الطابع متعدد الأبعاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

-**المحور الثالث عشر:** توفر الموارد المالية، إذ يتطلب تطبيق برنامج الإدارة الإلكترونية وجود موارد مالية كافية مستمدة من مصادر متنوعة خارج ميزانية الدولة، وتوظيفها بشكل فعال، مع التأكيد على ضرورة أن تكون الإجراءات التشريعية والتنظيمية والمادية مرتبطة بتقييم مالي دقيق.

2-آليات تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية في الجزائر:

لتحقيق الأهداف المذكورة، تم وضع برنامج عمل يركز على ما يلي:

أ-تطوير التشريعات: من خلال إعداد قانون ينظم المعاملات الإلكترونية والجوانب القانونية المتعلقة بها مثل التصديق الإلكتروني ومكافحة الجرائم الإلكترونية

ب-تطوير الإدارة والتنظيم: عبر تحسين أساليب العمل في الجهات المعنية بالمعاملات الإلكترونية. **ج- بناء البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** باستخدام التكنولوجيا الرقمية داخل المؤسسات الحكومية، مع تحسين الكفاءة التشغيلية.

د- تنمية وتطوير كفاءة العنصر البشري: إن نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية مرتبط بكفاءة واحتراف العنصر البشري، مما يستدعي تدريب الأفراد في مختلف التخصصات من خلال دورات تعليمية وتدريبية.

هـ- خطة التوعية والإعلام: عبر إعداد برنامج لتعريف المواطنين بأهمية التحول نحو المجتمع الرقمي والعديد من مزايا الحكومة الإلكترونية[46].

ثانيا: رقمنة الإدارة الجزائرية ومحاولة مكافحة الفساد

بدأت الجزائر في بداية الألفية الثالثة، في إطار الإصلاحات الإدارية، بالانخراط التدريجي في عصر المعلومات لتحسين وظائف المؤسسات الحكومية، ومكافحة جميع أشكال الفساد، لذا ستسلط الدراسة الضوء على بعض هذه الأنظمة كما يلي:

1-المعاملات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية:

[46] بلعربي عبد القادر، وآخرون، تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر، 2012/3/13، متوفر على الرابط التالي: https://www.researchgate.net/publication/(8/11/2025).

يعد استحداث البوابة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية من التطورات الحديثة التي فرضتها متطلبات الحياة المعاصرة على الإدارة، بهدف تلبية حاجياتها بكفاءة أكبر، وفي الجزائر تعتبر المعاملات الإلكترونية من التقنيات الحديثة التي تم تبنيها مؤخرا، حيث اتبعت الإدارة أسلوب الإدارة الحديثة في نقل المعلومات واستخدامها، فقد مثل المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية الخطوة الأولى في ترسيخ التعامل الإلكتروني، وذلك من خلال المواد 173 و174[47]، كما جاء المرسوم الرئاسي رقم 15-247 ليؤكد هذا التوجه عبر المواد 203 و204، مبرزا نزع الصفة المادية للصفقة العمومية، ومن شأن أي عملية اتصال أو تبادل إلكتروني أن تعزز الشفافية، وتسهل إنجاز المعاملات، وتحافظ على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الصفقات العمومية[48].

وفي هذا السياق، تنص المادة 05 من المرسوم الرئاسي 15-247 على ما يلي: "لضمان فعالية الطلبات العمومية والاستخدام الحكيم للمال العام، تراعى في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول إلى الطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين وشفافية الإجراءات، مع احترام أحكام هذا المرسوم".[49]

وتعد البوابة الإلكترونية، وفقا للقرار الوزاري المؤرخ في 17 نوفمبر 2014، ووفق نص المادة 03 منه، آلية تهدف إلى الحد من مظاهر الفساد في مجال الصفقات العمومية، وتتولى البوابة بشكل عام نشر النصوص التشريعية والتنظيمية، بالإضافة إلى الاستشارات القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية، وقوائم المتعاملين الاقتصاديين الممنوعين أو المستبعدين من المشاركة في الصفقات، كما تتضمن البوابة البرامج التقديرية لمشاريع المصالح المتعاقدة وقوائم الصفقات المبرمة، والمؤسسات المستفيدة منها.[50]

إن جعل القواعد الإجرائية لإتمام الصفقات العمومية متاحة عبر البوابة الإلكترونية مع تحديد المسؤولين عن كل خدمة متاحة، ومراقبة العمليات من خلال صحيفة الأحداث التي توفرها ومعايير الأمان الموجودة في قاعدة بياناتها تساعد في مواجهة أسباب الفساد، ويتم ذلك من خلال ما يلي:[51]

---

[47] المرسوم الرئاسي 10-236 المؤرخ في 13 جانفي 2010، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، **الجريدة الرسمية**، العدد 58 ، الصادرة في 7 أكتوبر 2010.

[48] المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، **الجريدة الرسمية**، العدد 50، الصادرة في 20 سبتمبر 2015.

[49] المادة 5 من المرسوم الرئاسي 15-247، المصدر نفسه.

[50] وزارة المالية، المؤرخ في 17 نوفمبر 2014، قرار يحدد محتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية و كيفيات تسييرها و كيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية. 17 نوفمبر 2014. متوفر على الرابط التالي:
https://marches-publics.gov.dz/api/v1/fichier/pdf/(7/11/2025).

[51] أقوجيل نبيلة، دور البوابة الالكترونية للصفقات العمومية في مواجهة جرائم الفساد، مجلة الفكر القانوني والسياسي،جامعة الأغواط العدد 1، 2022، ص 1096، 1097.

أ-توحيد مصادر المعلومات وتوثيقها: تلعب البوابة الإلكترونية دورا مهما في تبادل المعلومات والتواصل والتنسيق بين أجهزة الدولة، إذ تعمل على توحيد قنوات الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين والإدارات المعنية وتقديم معلومات موحدة وموثقة.

ب- تقديم الخدمات إلكترونيا وفقا لبرنامج مصمم ومنظم: تحتوي البوابة الإلكترونية على برنامج مصمم لمواكبة التطور التكنولوجي العالمي، يعمل على ترشيد الإدارة وتقليل التكاليف وزيادة جودة الخدمات العامة مع عقلنة الإنفاق العام.

ج- تحقيق مبدأ الشفافية والمساواة: تم تصميم نظام البوابة الإلكترونية لتقديم خدماته في كل الأوقات، بشفافية مطلقة ودون تمييز بين مستخدميه، حيث يتبع كل مستخدم للبوابة الإجراءات نفسها المحددة في النظام الإلكتروني، وبالتالي لا مجال للعلاقات الشخصية للاستفادة من خدماته أو تقديم الرشاوى أو المحاباة، كما هو الحال في الأساليب التقليدية، لتجاوز الأنظمة والإجراءات.

2- الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة:

ساهم تبني مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر بشكل كبير في تحديث إدارة المرافق العامة، وبالرغم من أن الإنجازات المحققة حتى الآن قد لا تبدو مثالية، إلا أنها تعزز نية الحكومة في الاستمرار في الإصلاحات، وتتمثل هذه الجهود في مختلف الإجراءات المُتبعة بحق العديد من القطاعات.

أ-القطاع المصرفي: شهد القطاع المصرفي في الجزائر قفزة نوعية ضمن إطار تحديث الخدمات المالية، حيث انتقل من المعاملات التقليدية إلى الرقمية وذلك باستخدام أحدث الأساليب وأسرعها لتلبية احتياجات العملاء، ورغم أن وتيرة هذا التقدم وانتشاره قد تكون بطيئة خاصة بين زبائن البنوك، إلا أن التقنيات الحديثة المعتمدة تسهم في ضمان خدمات أفضل تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، وقد شهدت أنظمة الدفع وتبادل المعلومات المصرفية قفزات ملحوظة بدءا من بطاقات السحب الإلكترونية إلى بطاقات الائتمان المحمولة على غرار "**بطاقة فيزا**"، مما منح للمصارف الجزائرية مركزا متقدما.[52]

ب- قطاع البريد والاتصالات: تعتبر مؤسسة بريد الجزائر واحدة من المؤسسات الخدمية العامة التي تحظى بحماية شبه كاملة من الدولة نظرا لوضعها الاحتكاري وتبعيتها للرقابة العامة من وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي إطار محاولة تحديث هذا القطاع، تم إدخال تكنولوجيا المعلومات

[52] مومن عواطف، غربي نجاح ،الإدارة الالكترونية في الجزائر وانعكاساتها على الفساد المالي في البيئة الالكترونية، المؤتمر الدولي الافتراضي حول مكافحة الفساد في البيئة الالكترونية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، 4 افريل 2021، ص 196.

والاتصالات لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين بطريقة تعزز الثقة وتحقق نتائج إيجابية، مما يمهد الطريق لإرساء نظام الخدمات العامة الإلكترونية[53]، وهذا يتجلى في:

– تطوير قاعدة حيوية لإدارة المحتويات وتقديم الخدمات عبر الإنترنت لصالح الوزارات الجزائرية.

– تصميم وتطوير بوابة المواطن، والتي أطلقت في عام 2011 لضمان وصول مباشر وواضح للمواطنين إلى الإجراءات الإدارية وخدماتها المتنوعة، بالإضافة إلى المعلومات الضرورية.

– تطوير وإطلاق موقع إلكتروني مخصص للإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة في الجزائر، الذي بدأ العمل به عام 2015 بهدف تسهيل الإجراءات وجعل الاقتصاد الوطني أكثر جاذبية.

– تطبيق التصديق الإلكتروني، حيث يمثل الأساس للثقة في جميع الإدارات الإلكترونية.[54]

ج– قطاع العدالة: يعتبر مشروع إصلاح قطاع العدالة واحدا من الإصلاحات الرئيسية في البرنامج الحكومي الجزائري الذي يهدف إلى تحقيق النزاهة وإقرار العدالة وتأسيس دولة القانون كمتطلبات أساسية في إطار الحكم الرشيد، ويظهر توجه قطاع العدالة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهياكل الإدارية والتنظيمية دليلا على ذلك، حيث تستهدف تلك الجهود التحول نحو تقديم خدمات عامة إلكترونية، وفيما يلي أهم الإنجازات الملحوظة في برنامج تحديث قطاع العدالة:[55]

– إنشاء منصة على الإنترنت منذ نوفمبر 2003 وتأسيس موقع إلكتروني لوزارة العدالة.

– إطلاق بوابة القوانين.

– إنشاء مركز وطني للسوابق العدلية تم استلامه في 6 فبراير 2004.

– تطوير نظام إدارة ومتابعة الملفات القضائية.

– تطوير نظام إدارة ومتابعة السجناء.

– إنشاء نظام لمتابعة أوامر القبض.

– رقمنة الأرشيف القضائي.

د– وزارة الداخلية والجماعات المحلية: تعتبر عملية تقليص الإجراءات الإدارية وجعل الإدارة قريبة من المواطن واحدة من المشاريع الكبرى التي شرعت فيها الحكومة، ولتحسين الخدمات وتخفيف هذه الإجراءات،

[53] عشبة عبد العزيز سلمي، دور الإدارة الالكترونية في تميز أداء الإدارة العامة في الجزائر:دراسة ميدانية بجامعة باتنة 1، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018–2019، ص 174.

[54] مومن عواطف، المرجع السابق، ص 196.

[55] غريسي عابد عبد الكريم، شريف محمد، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، العدد 3،2013، ص102، 103.

اتخذت السلطات العامة مجموعة من التدابير التي من شأنها أن تسهم في تقليل البيروقراطية وتقريب الفجوة بين الإدارة والمواطن، وهو ما يتضح في:[56]

– رقمنة سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني ووحدات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط البلديات والوحدات الإدارية التابعة لها.

– إنشاء السجل الوطني لترقيم المركبات، مما يمكن المواطنين من الحصول على بطاقات ترقيم سياراتهم بسرعة ودون الحاجة للاصطفاف الطويل في ولايات التسجيل.

– إنشاء صفحة إلكترونية تعرف بـ"**بوابة المواطن**"، لتعزيز التوعية حول المعلومات والخدمات الأساسية المتعلقة بحياة المواطن اليومية عبر الموقع الإلكتروني**elmmouawtin.dz** .

–تطوير قاعدة بيانات إلكترونية لوثائق الحالة المدنية، مما يسهل على المواطنين استخراج الوثائق بسلاسة.

– إصدار بطاقات التعريف البيومترية وجوازات السفر البيومترية عام 2011.

– إصدار رخصة القيادة الإلكترونية في يناير 2018.

ثالثا: فعالية الحكومة الإلكترونية في التصدي لظاهرة الفساد في الجزائر

تواجه عملية تطبيق آلية الحكومة الإلكترونية جملة من التحديات الهيكلية والوظيفية، التي أسهمت في إبطاء تنفيذ الإستراتيجية الجديدة وعرقلة تحقيق أهدافها المرجوة، ورغم ذلك، فإن الحكومة الجزائرية اعتمادا على ما تملكه من موارد بشرية ومادية ومعنوية، قادرة على تبني حلول فعالة لتحسين جودة خدمات الحكومة الإلكترونية ودعم جهود مكافحة الفساد.

1-تحديات تطبيق آلية الحكومة الإلكترونية في الجزائر:

على الرغم من إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية سنة 2013، فإن الأهداف المسطرة له لم تجسد بعد بالشكل المأمول، وعليه تبرز ضرورة تقييم التجربة الجزائرية بهدف تشخيص مواطن القصور التي أسهمت في هذا التأخر، ولا سيما في ما يتعلق بدور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد، وذلك على النحو الآتي:

– رغم إصدار قانون رقم 01–06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربته عبر تدابير وقائية هامة، إلا أن الجهود الفعلية من الحكومة محدودة للغاية.

– التأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها بين المناطق، مما يفاقم الفجوة الرقمية للوصول إلى مستوى الدول المتقدمة في هذا الجانب.

[56] بركنو نصيرة، ثابتي لحبيب، دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري:حالة الجزائر، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة الجلفة، العدد 2، 2019، ص 55.

– على الرغم من اعتماد مشروع الجزائر الإلكترونية في 2013، إلا أن الهدف الرئيسي لم يكن محاربة الفساد، بل تركز على تحديث المرافق العامة، والفاعلية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يظهر غياب خطة واضحة لاستخدام هذه التكنولوجيا لمواجهة الفساد.[57]

– غياب التنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين بأنشطة الحكومة الإلكترونية والذين يمتلكون معلومات وبرمجيات متشابهة من الهيئات العامة والخاصة، مما أثر سلبا على تحقيق تضافر الجهود والوسائل اللازمة لمحاربة الفساد المستشري في الدولة.

– يعتمد النموذج الإلكتروني على منطق الوسائل ويولي أهمية لجوانب العمل المادي، مع إغفال الأبعاد الثقافية والتنظيمية، إذ أن مشروع الجزائر الإلكترونية (2013) كان يفضل مقاربة تجهيز المعلومات على حساب مقاربة النوعية في البرمجة والمحتوى، مما يقلل من فعالية التنسيق المعتمد.

– قلة استخدام المعاملات المالية الإلكترونية، رغم مرور سنوات عدة على تعزيز استخدام هذا النظام في مختلف المؤسسات المالية والتجارية، ويرجع ذلك إلى أن شريحة من الممارسين الاقتصاديين تواصل التوجس من استخدام البطاقة الممغنطة لسحب أموالهم بسبب الأخطاء العديدة الناجمة عن السحب الإلكتروني وتأخر التحديث في حساباتهم.

– محدودية النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بالإدارة والحكومة الإلكترونية، بالإضافة إلى عدم تفعيلها بشكل كافٍ وما يتخللها من ثغرات عديدة التي أعاقت تطبيقها بكفاءة.[58]

– وجود نقص في الاتصالات بين المؤسسات وعدم كفاءة أنظمة تبادل المعلومات والبيانات، مما يعوق جهود الكشف عن الفساد الإداري والمالي.

– على الرغم من إنشاء بوابة إلكترونية للمواطن، إلا أنها تبقى مجرد موقع إعلامي يقدم بعض المهام المتعلقة بالنشر الإلكتروني، إذ تفتقر بشكل واضح لخاصيتي التفاعل والتبادل، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على أدواتها لمحاربة الفساد.[59]

---

[57] أولبصير إسماعيل، مشروع الحكومة الالكترونية حتمية اقتصادية بحاجة إلى إرادة سياسية، 2012/5/27، متوفر على الموقع الالكتروني التالي: http://www.djazairnews.info/dialogue (3/12/2025).

[58] بلعربي عبد القادر ، المرجع السابق.

[59] حططاش عبد الحكيم، دور تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2018، ص 273.

2- نحو تفعيل آلية الحكومة الإلكترونية لمواجهة ظاهرة الفساد:

إن العقبات التي تواجه مشروع الحكومة الإلكترونية تشكل تحديا حقيقيا يستوجب معالجته بجدية من أجل تعزيز فعاليته في مكافحة الفساد، فاستمرار هذه المعوقات، سواء كانت تنظيمية أو تقنية أو بشرية، يحد من قدرة الحكومة الإلكترونية على تحقيق أهدافها المتمثلة في تحسين الشفافية وتقليص فرص الاحتكاك المباشر بين المواطن والإدارة، وهو ما يعد أحد أهم آليات الحد من الممارسات الفاسدة، بما يضمن تفعيل الدور الحقيقي للحكومة الإلكترونية كأداة فعالة في دعم الحوكمة الرشيدة، من خلال مايلي:

- تعزيز القيادة السياسية والإدارية للمشروع والقيام بالدعم الجاد لآلية الحكومة الإلكترونية، حيث أن هذه القيادة هي صاحبة المبادرة والرأي في تعميم وتطبيق الحكومة بنجاح.
- تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في مجال خدمات الحكومة الإلكترونية، حيث يمتلك القطاع مهارات وقدرات تجعله شريكاً فعالاً وقوياً بجانب الحكومة المركزية في مكافحة الفساد.[60]
- ضرورة التركيز على الإجراءات الوقائية في نظام الحكومة الإلكترونية أكثر من المسلك العقابي، فالهدف ليس مجرد اكتشاف الفساد ومعاقبة مرتكبيه بل منع حدوثه أولا، عبر جعل العمليات الإدارية أكثر شفافية ومفتوحة للجميع.
- إعادة بناء الثقة بين الحكومة والمواطن من خلال تحسين صورة الخدمات الحكومية، وذلك بالانتقال من انطباعات سلبية ترتبط بالبطء وضعف الجودة إلى تقديم خدمات أكثر سرعة وكفاءة، تقوم على إدارة حديثة تستجيب لاحتياجات المواطنين وتراعي تطلعاتهم.
- إشراك المواطنين في تحسين الأداء الحكومي عبر توفير آليات اتصال فعالة وسريعة، تتيح لهم تقديم الشكاوى والتظلمات والإبلاغ عن ممارسات الفساد، وتعمل الجهات الإدارية المختصة على فحص هذه الملاحظات والتحقيق فيها بكل جدية، بما يضمن المساءلة القانونية ومحاسبة المسؤولين عن التجاوزات.[61]
- إعادة تصميم العمليات الإدارية وتعزيز الشفافية والتواصل الفعال مع المواطنين، فإن إدخال التكنولوجيا في العمليات الإدارية يعد عاملا محسنا، إلا أنه لا يسهم وحده في مكافحة الفساد ما لم يقرن بإعادة تشكيل طرق العمل الإداري.

---

[60] عني عامر، دخان نورالدين، الحكومة الالكترونية والخدمة العمومية في الجزائر: بين التحديات والرهانات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مسيلة، العدد 14، 2018، ص 98.

[61] لباز السعيد، زدام يوسف، دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 1، العدد 1، 2020، ص 281، 282.

– استخدام الخبراء والمتخصصين في مجال الإدارة وكذلك خبراء في تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، لإيجاد أفضل السبل لوضع الخدمات الحكومية على الإنترنت، ومعالجة البيانات وتنظيمها ضمن بوابة موحدة يسهل الوصول إليها مع ضمان الحفاظ على الخصوصية وبيانات المتعامل.

– يقتضي التصدي الفعال لجرائم الفساد في البيئة الرقمية العمل على توثيق وتعزيز التعاون القضائي الدولي، وذلك تفاديا لظهور ما يعرف بـ«**الملاذ الرقمي**»، الذي يقصد به استغلال شبكة الإنترنت كوسيلة آمنة لممارسة أنشطة الفساد بعيدا عن الرقابة والمساءلة، ويتطلب تحقيق هذا الهدف وضع قواعد إجرائية واضحة تجعل آليات التعاون القضائي بين الدول تسير بصورة تلقائية ومنظمة.

–تفعيل آليات المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول يشكل عنصرا حاسما في مكافحة هذا النوع من الجرائم، بالنظر إلى الطابع العابر للحدود الذي تتسم به جرائم الفساد، لا سيما تلك المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.[62]

الخاتمة:

كخلاصة لما سبق، يمكن القول إن الحكومة الإلكترونية تعد مدخلا أساسيا من مداخل مكافحة الفساد، لما توفره من إمكانات تقنية حديثة تساهم في تحسين الأداء الإداري وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، غير أن اضطلاعها بهذا الدور يظل مرهونا بتبني مبادرات ومشاريع داعمة تهدف إلى إرساء أسس الإدارة الحديثة، وفي مقدمتها الشفافية، وتوسيع نطاق نشر المعلومات، وتعزيز الإفصاح عن السياسات الحكومية، فضلا عن تحسين سرعة الاستجابة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين، ويسهم ذلك في ترسيخ مبدأ المساءلة داخل المرفق العام، الأمر الذي يؤدي تدريجيا، وبفعل تكامل هذه المعايير، إلى الحد من مختلف مظاهر الفساد داخل المؤسسات الحكومية.

النتائج:

بناء على ما تقدم، توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يلي:

–يتم الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية عبر مراحل مخططة بعناية، إذ لا يمكن التحول بشكل فجائي وسريع من نظام إداري تقليدي إلى نظام إلكتروني متكامل في وقت قصير.

–يعد الفساد الإداري تهديدا خطيرا للأنظمة الإدارية، نظرا لانتشار مظاهره وتعدد أساليبه السلبية بشكل واسع داخل مختلف هياكلها.

[62] زواني نادية، إستراتيجية الأمن المعلوماتي في مكافحة الفساد الالكتروني، الملتقى الدولي الافتراضي الموسوم بـ: مكافحة الفساد في البيئة الالكترونية، المرجع السابق، ص 24، 25.

-يمثل مشروع الحكومة الإلكترونية مشروعا طموحا من حيث الأهداف المسطرة، خاصة فيما يتعلق بعصرنة المرافق العمومية وتحقيق منافع متبادلة تعود على المواطن والدولة على حد سواء.

-جسدت الحكومة الجزائرية جزءا من جهودها ميدانيا من خلال اعتماد عدد من التطبيقات الإلكترونية، لاسيما في مجال الخدمة العمومية، حيث برزت الإدارة الإلكترونية كآلية فعالة لتقليص العراقيل البيروقراطية وتعزيز العلاقة بين المواطن والإدارة.

-يكتنف مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر قدر من الغموض، نتيجة غياب رؤية شاملة توفر المتطلبات التقنية والقانونية والتنظيمية اللازمة لإطلاقه وتفعيله، إذ غالبا ما ينظر إليه على أنه برنامج أو مخطط تنموي تقليدي، مشابه لمخططات التنمية السابقة.

-يفتقر تطبيق آلية الحكومة الإلكترونية في مجال مكافحة الفساد في الجزائر إلى العديد من مقومات النجاح، حيث تتسم التجربة بضعف فعاليتها في معالجة هذه الظاهرة، نتيجة نقص التمويل، وغياب الإرادة السياسية الكافية، وضعف الاستثمار الحقيقي في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

التوصيات:

استنادا إلى نتائج هذه الورقة البحثية، يمكن اقتراح جملة من التوصيات، من أبرزها:

-ضرورة إدراك السلطات السياسية لأهمية الحكومة الإلكترونية ودورها المحوري في مكافحة الفساد.

-تفعيل آليات الرقابة الإدارية من أجل تقويم خدمات الحكومة الإلكترونية وتصحيح مسارها.

-التأكيد على أن الحكومة الإلكترونية ليست مشروعا قابلا للاستنساخ أو التقليد لمجرد مواكبة التطور.

-إعادة النظر في النصوص القانونية والتشريعية المنظمة للحكومة الإلكترونية وخدماتها.

-تعزيز الشفافية الإلكترونية من خلال تمكين المواطنين من الاطلاع على مختلف الأنشطة الحكومية.

-العمل على ربط أنظمة المعلومات في الإدارات والمرافق العمومية بأنظمة القضاء، ومجلس المحاسبة، ووزارة المالية، وباقي الهيئات الحكومية المعنية، بما يضمن التكامل المؤسسي وتبادل المعلومات بفعالية.

قائمة المصادر والمراجع:

-قائمة المصادر

-القوانين:

-القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية، رقم 14 لسنة 2006.

-المرسوم الرئاسي 10-236 المؤرخ في 13 جانفي 2010، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 58 ، الصادرة في 7 أكتوبر 2010.

-المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في 20 سبتمبر 2015.

-قائمة المراجع باللغة العربية:

1-الكتب

-الرفاعي سلامة، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في مكافحة الفساد المالي، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، فلسطين، 2015.

-حسن هلال محمد عبد الغني، مقاومة ومواجهة الفساد: القضاء على أسباب الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة،2007.

-المناعة أحمد أسامة، الزغبي جلال محمد، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

-مصلح عبير، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، مؤسسة آمان، فلسطين، 2013.

-الصيرفي محمد، الإدارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

-كافي مصطفى يوسف، الإدارة الالكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011.

-كافي مصطفى يوسف، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار رسلان، سوريا، 2009.

-مطر عصام عبد الفتاح، الفساد الإداري: ماهيته وأسبابه ومظاهره، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.

-عوض أسامة، محمد محي الدين، جرائم الكومبيوتر والجرائم الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

-مومن عواطف، غربي نجاح ،الإدارة الالكترونية في الجزائر وانعكاساتها على الفساد المالي في البيئة الالكترونية، المؤتمر الدولي الافتراضي حول مكافحة الفساد في البيئة الالكترونية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 4 افريل 2021.

-بن يكن عبد المجيد، الإدارة الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي حول مكافحة الفساد في البيئة الالكترونية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2021.

2-المقالات العلمية:

-بن سعيد أمين، عبد الرحيم نادية، أثر تبني الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري والمالي: دراسة حالة الدول العربية خلال الفترة 2011-2020، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، العدد3، 2020.

-الرفاعي قدوري سحر، الحكومة الالكترونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي ، العدد1، 2012.

-عبد الفتاح سعاد وآخرون، الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي:دراسة استطلاعية في دائرة المرور العامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 29، 2014.

-رحاب شادية، الحكومة الالكترونية، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1،2017-2018.

-العرابي حمزة وآخرون، الإطار النظري للحكومة الالكترونية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة لونيسي علي 2، العدد 4، 2013.

-عني عامر، دخان نورالدين، الحكومة الالكترونية والخدمة العمومية في الجزائر: بين التحديات والرهانات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مسيلة، العدد 14، 2018.

-لباز السعيد، زدام يوسف، دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 1، العدد 1، 2020.

-غريسي عابد عبد الكريم، شريف محمد، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، العدد 3، 2013.

-بركنو نصيرة، ثابتي لحبيب، دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري:حالة الجزائر، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة الجلفة، العدد 2، 2019.

-ممدوح حسن أحمد شريهان، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، المجلة القانونية، جامعة القاهرة كلية الحقوق، المجلد 2018، العدد 4 ،2018.

-كنعان سالم نواف، الفساد الإداري والمالي: أسبابه،آثاره، وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الجلفة، العدد 33، 2008.

-أقوجيل نبيلة، دور البوابة الالكترونية للصفقات العمومية في مواجهة جرائم الفساد، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الأغواط، العدد 1، 2022.

3-المذكرات والأطروحات الجامعية:

أ-المذكرات الجامعية:

-عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة، 2009-2010.

ب-الأطروحات الجامعية:

-حططاش عبد الحكيم، دور تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2018.

-حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الفانون، جامعة بسكرة، 2013.

-عشبة عبد العزيز سلمي، دور الإدارة الالكترونية في تميز أداء الإدارة العامة في الجزائر:دراسة ميدانية بجامعة باتنة 1، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018-2019.

4-المواقع الالكترونية:

-بلعربي عبد القادر، وآخرون، تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر، 2012/3/13، متوفر على الرابط التالي: .https://www.researchgate.net/publication/(8/11/2025)

-أولبصير إسماعيل، مشروع الحكومة الالكترونية حتمية اقتصادية بحاجة إلى إرادة سياسية، 2012/5/27، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.djazairnews.info/dialogue (3/12/2025).

-علي السيد الباز، الحكومة الالكترونية والإدارة المحلية، أفريل 2020، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:https://www.bibliotdroit.com/2020/04/blog-post_210.html(29/07/2022)

-أبو القاسم الرتيمي محمد، التخطيط الاستراتيجي للحكومة الالكترونية، 2013 ، متوفر على الرابط الالكتروني التالي:
http://www.arteimi.info/site/publication/strategic%20planning%20for%20E_gover (13/12/2025)nment.doc

-هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، مكافحة الفساد: تحديات وحلول، 2020/08/27، متوفر على الرابط التالي:https://www.pacc.ps/library/viewbook/10357(15/11/2025)

-موقع الخليج، كيف يتم سرقة معلومات البطاقة الائتمانية، 2025/7/6 ،متوفر على الموقع الالكتروني التالي:https://www.alkhaleej.ae/(22/12/2025)

-بابا تندي محمد موسى، الأسباب المادية للفساد الإداري وأساليب العلاج: دراسة مقارنة، ص 42، 43، متوفر على الرابط التالي:www.nazaha.gov.sa (27/07/2022)

–وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، مشروع الجزائر الالكترونية، 2013/12/15، متوفر على الرابط الالكتروني التالي:

http://www.mptic.dz/ar/IMG/pdf/e- algerie.pdf (0/07/2022)

–وزارة المالية، المؤرخ في 17 نوفمبر 2014، قرار يحدد محتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية و كيفيات تسييرها و كيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية. 17 نوفمبر 2014، متوفر على الرابط التالي:.https://marches-publics.gov.dz/api/v1/fichier/pdf/(7/11/2025)

-République Algérienne Démocratique et Populaire, commission d'E-Algérie 2013,14/11/2009:
https://www.cnese.dz/web/content?model=cnese_backend.post_doc&field=document&id=253 (28/12/2025).

–المراجع: باللغة الأجنبية:

-Roadmapfor e- government in the developing world, working group, Pacific Council on International Policy Los Angeles ,april, 2002 .

-Gopal Yadav, J, "Corruption in developing countries causes and solutions", global blues and sustainable development:the emerging challengers for bureaucracy, technology and governance international political science association, university of south Florida, September 2005.